مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات 2019، العدد السادس ص 247- 277

نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين

صالح أسعد الأغا

جامعة القدس المفتوحة

تاريخ الاستلام: 2018/12/09م تاريخ الاعتماد: 2019/01/21م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، مستعيناً باستبانة طبقت على خريجي الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الازهر، الأقصى) وقد بلغت عينة الدراسة (420) خريجاً وخريجة، وذلك باستخدام طريقة عشوائية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن درجة تقدير خريجي الجامعات الفلسطينية لنمط الاقتصاد الفلسطيني الداعم لحل مشكلة بطالة الخريجين جاءت بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (67.80%)، في حين أظهرت أن درجة تقدير معدل بطالة خريجي الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (69.80%)، وفي ضوء هذه النتائج اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: استحداث تخصصات جديدة مرتبطة بسوق العمل الفلسطيني لكي يتم الموازنة بين المهنين والأكاديميين لتوفير الفرصة للجميع الخريجين للانخراط بسوق العمل الفلسطيني والعمل بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الفلسطيني – البطالة – خريجي الجامعات الفلسطينية.

Abstract

The study aimed to identify the pattern of the Palestinian economy and its reflection on the unemployment rates of university graduates in Palestine. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive method in his analytical style, using a questionnaire applied to the graduates of the Palestinian universities (Islamic, Azhar, Al Aqsa). The study sample reached (420) graduates , using a random method. The Palestinian graduates estimation of the pattern of the Palestinian economy in support of solving the problem of unemployment of graduates reached a medium and a relative weight (67.80%), while the degree of appreciation of the unemployment rate of Palestinian university graduates from their point of view came to a great extent and a relative weight (69.80%). These results were suggested. The researcher has a number of recommendations, the most important of which are: the development of new disciplines related to the Palestinian labor market in order to balance between professionals and academics to provide the opportunity for all graduates to engage in the Palestinian labor market and work in accordance with the needs of the Palestinian labor market.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات التي تعاني الكثير من التحديات والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والذي أدي إلى تراجع النمو الاقتصادي لكثير من مؤسسات المجتمع المحلى والذي سبب انهياراً في الاقتصاد الفلسطيني وانعكس سلباً على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى الخريجين بشكل خاص حيث أن الكثير من الشركات الاقتصادية العاملة في قطاع غزة تم أغلاقها بشكل كامل.

ويؤدي الإغلاق الدائم للمعابر بقطاع غزة لعدم السماح من انتقال الأشخاص والبضائع من المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل وإلى العالم الخارجي وكذلك الإغلاق الداخلي يمنع انتقال الأشخاص والبضائع بين المناطق الفلسطينية نفسها، ما أدى إلى شل الحياة الاقتصادية في قطاع غزة.

ويعد ارتفاع معدلات البطالة ذو جذور عميقة في الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تفاقم كمي ونوعي لمشكلة البطالة في قطاع غزة وهي أكثر المشكلات خطورة على المجتمع الفلسطيني.

كما يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب وخاصة الخريجين بالجامعات الفلسطينية والذي نجم من خلال التوسع الكمّي في مؤسّسات التّعليم العالي ومخرجاته، إلى زيادة أعداد الخرّيجين باستمرار، والذي تزامن مع تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطيني، ومحدوديّة حجم هذا السوق في ظل الإغلاقات المتكررة لمعابر قطاع غزة.

ويعد الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة والحديثة العهد بأكثر من مقياس، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أخذت علي عاتقها إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، والتخفيف من التشوهات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، واعتمدت في ذلك علي المنح والمساعدات المالية الخارجية، بل تعدت ذلك إلى البحث عن مصادر تمويلية، وأخذت في اتباع سياسة الاقتراض الخارجي علي نطاق يكاد يكون واسعاً إلى الحد الذي تبدو فيه هذه الديون أنها تراكمت ونمت بشكل متسارع، لتصل إلى مبالغ قياسية، وبخاصة إذا ما قيست بحجم الموازنة العامة للسلطة، ومع تطور الأحداث السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتعرضه للحصار المالي بكل معني الكلمة نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت شبه عاجزة عن مسايرة مسئولياتها والتزاماتها المالية، وأخذ العجز المالي يدب في جسم السلطة والاقتصاد، حتى أصبح كلاهما أو أحدهما على الأقل مهدداً بالانهيار، مشكلة الدين العام الخارجي، وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية في ظل بيئة

مالية تتصف بالحصار والعسر، والعجز في الموازنة العامة، وتزايد الطلب على النفقات الجارية والنفقات التطورية وتراكم الدين العام الداخلي والخارجي. (أبو عيدة، 2012: 126).

وتعتبر الريادة في فلسطين حديثة العهد، وقد بدأ الاهتمام الرسمي بها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي شرعت حال تسلمها زمام الأمور على أجزاء من الأراضي الفلسطينية بوضع الخطط للتنمية وسن القوانين والتشريعات، وبناء المؤسسات العامة التي من شانها توفير البيئة المناسبة نسبياً للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وانطلاق العمل الريادي في فلسطين بشكل خاص. (محمد وعبد الكريم، 2011: 45).

وتقع مسؤولية توفير فرص العمل والقوى العاملة المتعلمة والمتدربة التي تتلاءم مع خطط التنمية ضمن إطار عمل التخطيط، في ذات الوقت تعتبر مشكلة البطالة والتوظيف من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخطورة المشكلة لا تتمثل بتزايد عدد العاطلين عن العمل فحسب بل تكمن في النتائج المختلفة التي ترافق ذلك وهنا تصبح مهمة التخطيط ضرورية وواضحة لحل مثل هذه المشاكل (الفتلاوي، 2012: 211).

وتعد البطالة المشكلة الأساسية التي يعاني منها غالبية اقتصاديات العالم بدرجات متقاربة (وخاصة الدول العربية) وتتطلب سياسات شاملة للتشغيل داخل كل دولة عربية أو في تبادل العمالة بين بعضها البعض وإجراءات كفيلة بمواجهة أنواعها، وأن مشكلة البطالة تواجه الخريجين الجامعيين وهي مشكلة خطيرة تعاني منها أغلب الدول العربية التي تعاني من البطالة حيث لا يجد الكثير من الخريجين فرص عمل لتخصصاتهم مما يشكل لهم احباطاً وصدمة تجعلهم يأسفون على الأعوام التي قضوها على مقاعد الدراسة، وفي ذات السياق يلجأ الكثيرون إلى التطوع والعمل في مؤسسات المجتمع المدني بعد انقطاع فرص العمل لديهم، ومما زاد الثقل عليهم استغلال بعض المؤسسات إلى حاجاتهم للعمل وتحقيق أمانيهم في وظيفة تخرجهم من واقعهم واعتمادهم على ذويهم في تلبية حاجاتهم (الحسناوي، 2016: 1296).

ومما سبق يري الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني هو شريان الحياة في قطاع غزة ولكن بسبب الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة تكدست أعداد كبيرة من الخريجين وأصبحت البطالة مشكلة خطرة على المجتمع الفلسطيني كما أن تزايد حجم البطالة عام بعد عام يعد اهداراً واضحاً للقدرات والطاقات البشرية واستمرارية ذلك يشكل خطورة بالغة ليس على الاقتصاد الوطني فقط وانما يمثل خطورة على الأمن والاستقرار بين أفراد المجتمع الفلسطيني وتشير نتائج الدراسات والأبحاث الميدانية والواقع

الحياتي الملموس إلى تزايد مشكلة البطالة مما انعكس على طبيعة الحياة لدى خريجي الجامعات في قطاع غزة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لما كان الباحث في أحد الدورات التدريبية لدي خريجي الجامعات الفلسطينية لكيفية الحصول على عمل في ظل البطالة المنتشرة في فلسطين وجد الباحث أن أعداداً كبيرة من الخريجين لم يحصلوا على وظيفة سواء بالجانب الأكاديمي أو المهني وكان ذلك بسبب تراجع الاقتصاد الفلسطيني كل عام بسبب الإغلاقات المستمرة لمعابر قطاع غزة وهذا أثر سلباً على تكدس أعداد كبيرة من الخريجين وكيفية الحصول على فرصة عمل ومن خلال الاطلاع على أداء أصحاب المشاريع الصغيرة وجدت بأن المستوي المطلوب للطلبة غير مؤهلين للانخراط بسوق العمل الفلسطيني الأمر الذي دفعني للتساؤل عن القدرات والإمكانات التي يملكها الخريجون بالجامعات الفلسطينية، واعتماداً على ذلك يمكن تمثيل سؤال الدراسة الرئيس علي النحو التالي:

كيف يمكن التعرف على نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين؟

وللإجابة على السؤال الرئيس فلا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو نمط الاقتصاد الفلسطيني الداعم لحل مشكلة بطالة الخريجين؟
2. ما معدلات بطالة الخريجين في محافظات غزة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تبعاً للمتغيرات التالية (النوع، العمر، المؤهل العلمي)؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول معدلات بطالة خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة تبعاً للمتغيرات التالية (النوع، العمر، المؤهل العلمي)؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني على معدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1 . تحديد نمط الاقتصاد الفلسطيني المتوفر والقدرة على حل مشكلة خريجي الجامعات بمحافظات غزة

من وجهة نظر عينة الدراسة.

2. تحديد المعوقات التي تحد من تخفيض معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في محافظات قطاع غزة.

3. التعرف على الأثر الناتج لنمط الاقتصاد الفلسطيني على معدلات بطالة الخريجين بمحافظات غزة.

4. بيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة لنمط الاقتصاد الفلسطيني على معدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

أهمية الدراسة:

1. يستمد هذا البحث أهميته من ندرة الدراسات التي تسلط الضوء على نمط الاقتصاد الفلسطيني والعلاقة بينها وبين معدلات بطالة الخريجين بالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة والذي يعد من العوامل المؤثرة علي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

2. التعرف إلى العلاقة بين نمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين وبالتالي الحث على استخدام الأساليب الحديث في مجال العمل من خلال المشاريع الصغيرة.

3. تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارها عملية يتم بموجبها الاهتمام بخريجي الجامعات بمحافظات غزة وانخراطهم في سوق العمل الفلسطيني.

4. قد تضيف إطاراً نظرياً ودراسة جديدة تفيد مكتبات الجامعات الفلسطينية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. الحد الموضوعي:

اقتصرت الدراسة على دراسة نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين.

2. الحد البشري:

اقتصرت الدراسة الحالية على فئة خريجي الجامعات الفلسطينية (المحافظات الجنوبية).

3.الحد المكاني:

طبقت مفردات الدراسة على الجامعات الفلسطينية الثلاثة (الإسلامية، الازهر، الأقصى).

4. الحد الزماني:

أجريت الدراسة الحالية خلال العام 2018/2017 م.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني:

1. **دراسة الطلاع (2017):** هدفت إلى التعرف إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حيث تعتبر الصادرات أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلى واقتصاديات العالم الخارجي، التي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والتي تساهم بدورها في زيادة الاستثمار، وتوفير العملة الصعبة وتوفير الموارد الضرورية للعملية الإنتاجية والتي تمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد، وتؤدي دورا حيوياً في زيادة النمو الاقتصادي، لقد استخدم الباحث المنهج القياسي، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار ونموذج تصحيح الخطأ، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: توجد علاقة سببية في المدى القصير والمدى الطويل بين الصادرات باتجاه الناتج المحلى الإجمالي ذات مستوى معنوي عند أقل من (0.005) وهي علاقة طردية حيث إن زيادة الصادرات ب1 % تساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي ب0.13%، والصادرات تؤثر بقوة على الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي على النمو الاقتصادي.
2. **دراسة أبو عيدة (2012):** هدفت إلى التعرف إلى معرفة حجم العجز المالي والمديونية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقياس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية، واستخدم الباحث النموذج الرياضي الكينزي في اشتقاق العلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والدين العام من جهة، واشتقاق كل من فجوة الادخار وفجوة الصادرات والعملات الأجنبية من جهة أخرى. اعتمد الباحث علي مجموعة من المقاييس المعروفة التي تستخدم في قبل الاقتصاديين والجهات المعنية لدراسة أعباء الدين العام وتحليلها على نطاق واسع، وهذه المقاييس تقيس رصيد الدين القائم، نسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات، والناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات من العملات الأجنبية، ومتوسط سعر الفائدة على الدين العام، ومتوسط فترة الاستحقاق، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة الاستنتاجات وهي: أن الاقتصاد الفلسطيني يعد عاجزاً وغير قادر علي تحمل أعباء ديونه الخارجية وخدماتها في أكثر من مقياس.
3. **دراسة محمد وعبد الكريم (2011):** هدفت إلى التعرف إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تشخيص أبرز المعوقات الماثلة أمامها، باعتبارها نواة العمل الريادي في الاقتصاد الفلسطيني، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه

المعوقات، وبالتالي نموها وتطورها في ضوء التجارب العالمية والإقليمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها، واستخدم الباحثان في هذه الدراسة منهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وملفات الدوائر المختصة لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، وكذلك من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي أجراها باحثون فلسطينيون بشأن الريادة في فلسطين، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية وآفاقها، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود كثير من المعوقات التي تعترض ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

4. **دراسة Fasanya and Onakoya(2012)**: هدفت إلى التعرف إلى مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلى باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي في دولة نيجيريا ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والكمي القياسي ، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، إمكانية التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بناء على نوعية الحكم في الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية، وهذا يحتم العمل على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية داخل الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية.
5. **دراسة Kabete (2008)**: هدفت إلى إبراز دور المساعدات الخارجية في التأثير على النمو الاقتصادي وأخذ دولة تنزانيا كدراسة حالة: استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود ارتباط ضعيف بين تدفقات المنح والمساعدات الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي، وقد نسب ذلك إلى التأثيرات الناجمة عن عوامل أخرى غير المنح والمساعدات الخارجية وإلى الاختلاف بين الدول التي يتم فيها التعامل مع تلك المساعدات.

ثانياً: الدراسات المتعلقة ببطالة الخريجين:

1. **دراسة المحتسب وآخرون (2017)**: هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين المرونة وقلق البطالة وجودة الحياة، والكشف عن العلاقة بين قلق البطالة وجودة الحياة بعد العزل الاحصائي للمرونة، وطبقت مقاييس الدراسة الثلاثة على وجود علاقة إيجابية بين المرونة وجودة الحياة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (5457) خريجاً، لجنة تشغيل الخريجين في محافظة رفح 2016، وقد بلغت عينة الدراسة (300) خريجاً وقام

الباحثان باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود معامل ارتباط مباشر بين قلق البطالة وجودة الحياة عند العزل الاحصائي لتأثير المرونة. وجود فروق في المرونة وقلق البطالة تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث، ووجود فروق في جودة الحياة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح الأعزب. ووجود فروق في المرونة وقلق البطالة تبعاً لمتغير التقدير التحصيلي للتخرج من الجامعة، ووجود فروق في المرونة وقلق البطالة تبعا لمتغير دخل العائلة.

2. **دراسة غانم (2014):** هدفت إلى التعرف إلى دور كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة بين الخريجين من خلال عرض نموذج مشروع التخرج لطلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية بهدف تشجيع ريادة المشروعات الصغيرة بإمكانات ذاتية للحد من مشكلة البطالة في فلسطين ، نظرا لتفاقم نسبة العاطلين عن العمل من المتعلمين الخريجين بدرجة البكالوريوس، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بهدف جمع البيانات من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة في مجال هذه الدراسة وتحليلها والتعقيب عليها، كما استعان بالتجربة التي خاضها الباحث في جامعة القدس المفتوحة في مشروع التخرج البديل، وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: إمكانية تعلم طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة إقامة مشروع ربحي صغير، بإمكانات بسيطة متاحة، وبالتالي إمكانية إتاحة فرص التوظيف الذاتي بعد التخرج بدلا من الوضع في قائمة العاطلين عن العمل، كبديل عن مشروع التخرج دون أن ينقص ذلك من مهارة البحث العلمي للطلبة. وخاصة أن إقامة المشروع من قبل أفراد مؤهلين علميا يختلف عن إقامة مشروع من قبل أفراد تنقصهم المعرفة العلمية. كما بين البحث آلية العمل وفقا للنموذج البديل وآلية رصد علامة الطلبة في المحصلة النهائية.

3. **دراسة علي (2013):** هدفت إلى التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح يتضمن مجموعة من المؤشرات التخطيطية التي تساهم في زيادة كفاءة وفعالية وحدات متابعة الخريجين بالجامعة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بنوعيه، تكون مجتمع الدراسة من الخريجين دفعة 2012، حيث بلغت عينة الدراسة (335) تم اختيارهم من الكليات الخمسة بالجامعة، وقام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: حيث من أهم الصعوبات التي تواجه الخريجين عند الحصول على خدمات وحدات متابعة الخريجين عدم

4. الدعاية والإعلام الكافي لخدمات وأنشطة الوحدات، ومن ثم عدم استفادة الكثير من الخريجين من تلك الخدمات نتيجة لعدم معرفتهم بها.
5. **دراسة Kabbani & Kothari (2005)**: هدفت إلى التعرف إلى سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الاوسط، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن حصة الوظائف الحكومية بين أجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوي الدول النامية، وأن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30%.
6. **دراسةِ Garcia and Jimeno (2004)**: هدفت إلى التعرف إلى قياس أثر البطالة على رفاهية الفرد في دول الاتحاد الأوروبي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الأفراد إن أثر البطالة على رفاهية الافراد كانت أقل في دول الدنمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوربي، وذلك بسبب معدلات البطالة المنخفضة فيها، وإعانات البطالة، المنخفضة فيها، وإعانات البطالة، وسوق العمل النشطة، إضافة إلى أن آثار البطالة تظهر بشكل واضح على الرفاهية في العمل والصحة والعلاقات الاجتماعية

التعقيب العام على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها هدفت إلى توضيح أهمية نمط الاقتصاد الفلسطيني كأسلوب إداري حديث في العملية الإنتاجية لانخراط الخريجين في سوق العمل الفلسطيني، ودورها في عدة مجالات؛ وقد أكدت علي ضرورة تطبيق معدلات بطالة الخريجين في مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية والتعليمية؛ وركزت علي أهمية حفز الخريجين في مجال العمل بسوق العمل الفلسطيني، وقد تميز البحث الحالي بأنه يحاول الكشف عن نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين في حين أن الدراسات السابقة اقتصرت على الكشف عن علاقة الاقتصاد الفلسطيني بتحقيق بطالة الخريجين، والتعرف على اتجاهات الطلبة الخريجين نحو توفير فرصة عمل لهم في مجال تخصصهم.

الإطار النظري للدراسة: أولاً: الاقتصاد الفلسطيني:

مفهوم الاقتصاد الفلسطيني:

لقد آثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلاً في أوساط الاقتصاديين، لأن هناك إدراكا واسعاً في كل دول العالم بأن تلعب دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وخاصة مع عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الاقتصادي، مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية وغيرها بشكل سليم، وكذلك الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر، إضافة إلى بروز ما يعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي بشكل أصبح معه تحديد تكاليف الإنتاج الفعلية، وأمام كل هذه الاعتبارات كان لا بد من الإدراك بأن مستوى معين من التدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبل تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن خلالها برزت النفقات الحكومية في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة وذلك كونها أداة لتنظيم وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي (الوحيدي، 2017: 3).

إن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية وأهمها البطالة عبر الإفصاح بدعم القطاع العام واتباع سياسة مالية داخل الاقتصاد ربما لم تؤد الغرض المنشود في معالجة البطالة لوجود تحديات كثيرة واجهت العملية السياسية وانعكس تأثيرها على الواقع الاقتصادي (صالح وجاسم، 2013: 215).

واقع القطاع التجاري الفلسطيني في الفترة (1971-1993).

1. تركز الصادرات في مجموعة سلعية معينة ذات كثافة عمالية.
2. نمو الواردات الاستهلاكية بشكل كبير جداً.
3. اتساع العجز في الميزان التجاري بشكل كبير جداً.
4. تركز التجارة الخارجية بشكل كبير مع إسرائيل.

هذا الواقع يدلل على قوة وسيطرة التجارة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني والتحكم بحركة التجارة الخارجية بشكل شبه كلي (سمور، 2013: 45).

الاقتصاد الفلسطيني من الفترة (1994-2012).

بدأت ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتبين بعد قدوم السلطة الوطنية على أثر اتفاق أوسلو السياسي واتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال

الإسرائيلي، وقد حددت اتفاقية باريس الاقتصادية الأسس الكلية للاقتصاد الفلسطيني لتنظيم علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال سياسات تنموية شاملة تقوم بها السلطة من أجل تعزيز القدرة الذاتية والاعتماد على الذات للاقتصاد الفلسطيني (فرسخ، 1994) إلا أن واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة لم يشهد إلا بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، وبعد ذلك أخذ بالتدهور نحو الأسوأ هذا التدهور نتج بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة والمتعمدة ضد الاقتصاد الفلسطيني من فرض الإغلاقات وتدمير البنية التحتية للأراضي الزراعية والمناطق الصناعية حتى بعد اتفاق أوسلو (سمور، 2013: 45).

الاقتصاد الفلسطيني من الفترة (2012-2017).

يعاني قطاع غزة أوضاعاً معيشية واقتصادية صعبة متفاقمة منذ أكثر من عشر سنوات نتيجة الحصار والانقسام الفلسطيني ويُعدّ العام 2017 الأكثر سوءًا، إذ ازدادت نسبة الفقر بين سكان القطاع ووصلت إلى 65%، في حين وصلت نسبة البطالة إلى 47%، وهي الأعلى منذ سنوات، مما أثر على القدرة الشرائية للمستهلك وتراجعها، وبالتالي نقص السيولة النقدية في السوق. وتفاقمت الأوضاع بعد فرض الحكومة الفلسطينية إجراءات جديدة على القطاع في نيسان 2017، طالت كافة الشرائح والقطاعات، وما زالت هذه الإجراءات مستمرة، وتراجعت الأنشطة الاقتصادية، حتى مطلع العام 2018، في قطاع غزة تراجعًا هو الأخطر من نوعه، فقد تكبد القطاع الخاص العديد من الخسائر، وواصل مؤشر دورة الأعمال في القطاع مراوحته في المنطقة السالبة للعام الرابع على التوالي، وما زالت اسرائيل تُحكم السيطرة على الحواجز الحدودية مع القطاع، وتفرض قيودًا عديدة على أنواع السلع والبضائع المستوردة أو الصادرة تحت حجة (ثنائية الاستخدام)، التي تُعدّ مواد خام أساسية معيشية أو اقتصادية تستعمل لأغراض التصنيع والبناء (https://www.masarat.ps/article/4777/ تاريخ السحب 1/17/ 2019).

ثانياً: معدلات بطالة الخريجين:

تعدد المفاهيم حول البطالة والقوى العاملة وفقاً للنظريات الاقتصادية العديدة، والتعريف الأكثر وضوحاً للبطالة يشير إلى عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، فمن المعلوم أن القوى العاملة في كل مجتمع هم عادة الأشخاص القادرون على العمل ما بين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من العمر، فإذا وجد من بين هؤلاء من لا يعمل فإن ذلك يعد نوعاً من أنواع

البطالة (عودة، 2016: 38). ويعرفه (الشمري، 2005: 5) هي الحالة التي يكون فيها المرء قادراً على العمل وراغب فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين.

يعرفه الباحث إجرائياً: هو النسبة المئوية للعاطلين من خريجي الجامعات الفلسطينية والذين يبحثون عن عمل لهم يؤمن لهم مستقبل وظيفي في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة كما قسمها العلماء والكتاب وفقاً للأحداث الجارية كالآتي:

1. البطالة الاحتكاكية:

سبب البطالة هو نقص في المعلومات لدي الملتحقين بسوق العمل عن الوظائف المتاحة بالسوق وأماكن وجودها، فهم مؤهلون للعمل وتوجد وظائف ملائمة لمهاراتهم وإمكانياتهم إلا أنهم لم يصلوا لها، وقد ينتج هذا النوع بسبب نقص المعلومات لدي أرباب العمل عن العمالة المتاحة في الأسواق ومدى توافر الكفاءات المطلوبة لإنجاز الأعمال المطلوبة (الزواوي، 2004: 15).

2. البطالة الهيكلية:

ينتج عن هذا النوع من البطالة من الوصف الوظيفي نتيجة لإعادة الهيكلية بخلق الوظائف التي لا تتناسب مع مؤهلات الخريجين، أو بسبب التقدم التكنولوجي الذي قد يضطر بعض المنشآت الاستغناء عن جزء من عمالتها بسبب استخدام التكنولوجيا القائمة على ترشيد العمالة بحيث تنجز الآلة عمل عدة موظفين في وقت واحد (ماهر، 2000: 54).

3. البطالة الموسمية:

وهي البطالة المرتبطة بحالة الطقس، أو بمتغيرات موسمية في العرض، وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات، منها ما يحصل في نهاية كل عام دراسي، حيث يشكل الطلبة وخصوصاً خريجي الجامعات، ضغطاً على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي (يونس والطراونة، 2009: 59).

4. البطالة المقننة:

وتنتشر هذه الظاهرة في القطاع العام خاصة عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين الأكاديميين تكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم، فتلجأ إلى تكديسهم في الوزارات والإدارات

التابعة للجهاز الحكومي، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل أخر (فرج، 2008: 97).

5. البطالة السافرة:

وهي بطالة تنتج لوجود فائض في الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن تسخيرها في قطاعات الأعمال الزراعية والصناعية إذ يتطلب العمل بهما مهارات وكفاءات تتناسب مع طرق الإنتاج الحديثة، ونجد هذا النوع من البطالة في الدول المتخلفة التي تعاني من تدني المستوي التعليمي والتقني وعجز الجهات المختصة عن سد احتياجات مثل قطاعات الأيدي العاملة المدربة (قناوي وسلمان، 2004: 301).

6. البطالة الاختيارية:

وتشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم يرفضون العمل في ظل الأجور السائدة، على الرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، إلا أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حسب قوة العمل في المجتمع (نجا، 2005: 17).

7. البطالة الدورية:

وهي تمثل ذلك الجزء من البطالة الذي يحدث نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي قي المجتمع وبعبارة أخرى فإنها تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات الرأسمالية، والتي تتكرر عادة كل عدة سنوات، وتزاد معدلاتها في أوقات الكساد وتقل في أوقات الانتعاش أو الرواج (خصاونة وآخرون، 2008: 282).

جدول يوضح معدلات البطالة بقطاع غزة

قطاع غزة	
أعداد خريجي جامعات قطاع غزة	%55.8
القطاع العام	%46.6
القطاع الخاص	% 51.9
قطاعات أخري	%8.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله – فلسطين.

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة. وهي الطريقة البحثية التي تم اختيارها للحصول على معلومات تمكنه من الإجابة على أسئلة البحث من مصادرها. (الأغا والأستاذ،2003: 82).

وحيث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعها على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى للتعرف إلى نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة. (ملحم، 2000: 324)؛ لذا فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من خريجي الجامعات الفلسطينية الثلاثة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) والبالغ عددهم (5032) خريج وخريجة حسب سجلات دوائر شئون الموظفين بالجامعات الثلاثة.

العينة الميدانية للدراسة:

تم استخدام أسلوب العينة البسيطة لجميع مفردات المجتمع الكلي للدراسة وتم توزيع استبانات الدراسة عليهم وقد تم استرداد ما يقارب (420) ويعتبر هذا العدد مناسباً ومقبولاً لإجراء التحليل الإحصائي بهدف الوصول على أفضل وأدق النتائج.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	تصنيف	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	232	55.2
	أنثى	188	44.8
المؤهل العلمي	دبلوم	105	25.0
	بكالوريوس	284	67.6
	ماجستير	31	7.4
الجامعة	الإسلامية	143	34.1
	الأزهر	108	25.7
	الأقصى	169	40.2
المجموع		420	100.0

أداة الدراسة:

تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1. القسم الأول: البيانات الشخصية ويتكون من (النوع، المؤهل العلمي، الجامعة).
2. القسم الثاني: يتكون من الاستبانة الأولى والمتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني ويتكون من ثلاثة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: التعليم، ويتكون من 6 فقرات.

المجال الثاني: الصحة ويتكون من 6 فقرات.

المجال الثالث: المشروعات الصغيرة ويتكون من 6 فقرات.

3. القسم الثالث: يتكون من الاستبانة الثانية والمتعلقة بمعدلات بطالة الخريجين ويتكون من 10 فقرات:

صدق وثبات الاستبانة الأولى: (الاقتصاد الفلسطيني).

- صدق المحكمين للاستبانة:

تم عرض الاستبانة على (8) محكمين من أساتذة الجامعات الاختصاصيين بهدف التأكد من صلاحيتهما لقياس ما وضعت لأجله.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له. وقد ترددت قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له بين القيمة 0.614 و 0.920 وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات استبانة الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (2)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التعليم			
.1	يساعدني التعليم بالجامعة بعد التخرج للحصول على وظيفة.	0.747	*0.000
.2	أسعي دائما لأكون من المتفوقين لكي أعمل في مجال تخصصي.	0.816	*0.000
.3	يحقق التعليم الجامعي لي الكثير من الامتيازات بعد التخرج.	0.742	*0.000
.4	يساعدني التدريب أثناء التعليم بالجامعة بالانخراط بسوق العمل الفلسطيني.	0.863	*0.000
.5	أري أن تحسن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة يمكنني من الحصول على الوظيفة بعد التخرج.	0.841	*0.000
.6	يعد الاقتصاد الفلسطيني الداعم الأساسي لنمو التعليم الجامعي في قطاع غزة.	0.846	*0.000
الصحة			
.1	يوفر الاقتصاد الفلسطيني فرص عمل للخريجين في القطاع الصحي.	0.807	*0.000
.2	يوفر الاقتصاد الفلسطيني المستلزمات الأساسية لجميع الخريجين.	0.875	*0.000
.3	الاقتصاد الفلسطيني يستوعب خريجي التخصصات المختلفة للعمل بها.	0.879	*0.000
.4	دعم الخريجين من خلال توفير فرصة عمل لهم في المستشفيات في قطاع غزة.	0.885	*0.000
.5	توفير العدد الكافي من الخريجين للانخراط في المؤسسات الصحية.	0.617	*0.000
.6	إعطائي فرص لتقديم ما لدي من شهادات في مجال تخصصي للعمل بالمؤسسات الصحية.	0.759	*0.000
المشاريع الصغيرة			
.1	أري أن الخريجين بقطاع غزة بحاجة للمشاريع الاقتصادية الصغيرة التنموية.	0.862	*0.000
.2	تساعدني المشاريع الصغيرة لسد احتياجاتي من الحصول على عمل بالمستقبل نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة.	0.827	*0.000
.3	تدعمني جهات التمويل من الخارج من أجل توسيع المشروع لسد احتياجاتي الأساسية.	0.933	*0.000
.4	قدرة خريجي الجامعات على الإبداع والريادة في المشروعات الصغيرة نظراً لمؤهلاتهم العلمية.	0.853	*0.000
.5	توفر الدول المانحة مشاريع صغيرة للخريجين وفق معايير محددة.	0.949	*0.000
.6	توجد عراقيل أمام الخريجين للحصول على مشروع يحقق لهم الاستقرار المعيشي.	0.854	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثانياً: صدق الاتساق البنائي:

وقد تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل حيث وقعت بين القيم 0.617 والقيمة0.933 والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (α≥0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (α≥0.05) وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (3)

يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	التعليم	0.963	*0.000
.2	والصحة	0.945	*0.000
.3	والمشاريع الصغيرة	0.929	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثالثاً: ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف،1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث تم قياس ثبات المحاور الخاصة بالاستبانة وقد بلغت معاملات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاث على الترتيب: 0.894،0.883، 0.939 في حين بلغت درجة الثبات الكلية0.964، ويتضح من النتائج السابقة أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.984- 0.939) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.964) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

صدق وثبات الاستبانة الثانية: (بطالة الخريجين).

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

وقد وقعت قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له، بين القيم 0.796 والقيمة 0.433 والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05≥α)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05≥α)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة الثانية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
بطالة الخريجين			
.1	أري ازدياد في أعداد الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل كل عام.	0.764	*0.000
.2	لا يواكب طلب السوق للعمل تخصصي الذي درسته بالجامعة.	0.835	*0.000
.3	الحد من أعداد المقبولين في التخصصات التي تعاني من بطالة مرتفعة.	0.763	*0.000
.4	أرى ضرورة التنسيق بين الوزارة والقطاع العام والخاص حول الاحتياجات ونوعية الخريجين للانخراط بسوق العمل الفلسطيني.	0.774	*0.000
.5	تسعي الجامعات إلى وجود أليات معينة لمتابعة الخريجين بعد تخرجهم حسب الحاجة لسوق العمل الفلسطيني.	0.872	*0.000
.6	متابعة الطلبة الخريجين من قبل الجامعات.	0.898	*0.000
.7	القدرة الاستيعابية للسوق المحلي على استيعاب خريجي الجامعات الفلسطينية.	0.804	*0.000
.8	هجرة الكثير من الخريجين المتميزين إلى الخارج للحصول على عمل.	0.778	*0.000
.9	يعمل القطاع الخاص على استقطاب الخريجين المتميزين بالجامعات.	0.874	*0.000
.10	تستقطب الدول الخارجية الخريجين المتميزين للعمل بسوق العمل الخارجي.	0.841	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثانياً: ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach'sAlpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث بلغت معامل ألفا كرونباخ أي معامل الثبات الكلي تساوي (0.943) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الرئيسي:

كيف يمكن التعرف على نمط الاقتصاد الفلسطيني وانعكاسه على معدلات بطالة خريجي الجامعات في فلسطين؟

ويتفرع منه العديد من التساؤلات:

أولاً: الإجابة عن السؤال الأول:

ما هو نمط الاقتصاد الفلسطيني الداعم لحل مشكلة بطالة الخريجين؟

للإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة واحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول (5)

تحليل مجالات الاستبانة.

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
.1	التعليم.	3.35	0.842	67.00	3.503	0.001	2
.2	والصحة.	3.38	0.798	67.60	4.012	0.000	1
.3	والمشاريع الصغيرة.	3.25	0.873	65.00	2.413	0.012	3
الدرجة الكلية للاستبانة		3.39	0.761	67.80	4.318	0.001	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "420" تساوي 1.997

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (67.80%) مما يدلل على أن درجة تقدير خريجي الجامعات الفلسطينية لنمط الاقتصاد الفلسطيني الداعم لحل مشكلة بطالة الخريجين جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث ذلك: إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي أدي إلى صعوبة تحقيق أبسط متطلبات الحياة وحرمان الكثير من الخريجين للالتحاق بسوق العمل للوظائف المعلنة من قبل المؤسسات الحكومية في محافظات غزة، واتفقت مع دراسة محمد وعبد الكريم (2011): والتي جاءت بدرجة متوسطة، واختلفت مع دراسة الطلاع (2017): والتي جاءت بدرجة كبيرة.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تبعاً للمتغيرات التالية (النوع، العمر، المؤهل العلمي)؟

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من ثلاث فرضيات وهي كما يلي:

الفرض الأول من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة

الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير النوع.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير النوع، والنتائج مبينة في جدول رقم (4).

جدول (4)

نتائج اختبار Tللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير النوع.

الاقتصاد الفلسطيني	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
التعليم	ذكر	232	3.34	0.850	1.718	0.094
	أنثى	188	3.81	0.693		
الصحة	ذكر	232	3.63	0.822	0.924	0.354
	أنثى	188	3.51	0.675		
المشاريع الصغيرة	ذكر	232	3.50	0.908	1.323	0.181
	أنثى	188	3.52	0.569		
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	232	3.24	0.894	1.423	0.160
	أنثى	188	3.61	0.604		

*قيمة T الجدولية عند درجة حرية "418" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 1.997

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.160) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (1.423) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.997) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير النوع.

ويعزو الباحث ذلك: إلى انتهاج كل من النوعين بأهمية الالتحاق بالوظائف الشاغرة لان أغلب خريجي الجامعات في محافظات غزة يبحثون عن عمل لكي يسد من احتياجاتهم اليومية والأعباء الموكلة إليهم لكي يعيشوا كغيرهم من العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة.

الفرض الثاني من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (5).

جدول (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الاقتصاد الفلسطيني	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التعليم	بين المجموعات	0.445	2	0.222	1.506	0.229
	داخل المجموعات	10.036	317	0.148		
	المجموع	10.48	319			
الصحة	بين المجموعات	0.039	2	0.020	0.079	0.925
	داخل المجموعات	17.085	317	0.251		
	المجموع	17.124	319			
المشاريع الصغيرة	بين المجموعات	1.049	2	0.524	3.025	0.055
	داخل المجموعات	11.784	317	0.173		
	المجموع	12.833	319			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	0.174	2	0.087	0.596	0.554
	داخل المجموعات	9.928	317	0.146		
	المجموع	10.102	319			

*قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 317" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.02

تبين من الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.554) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةf المحسوبة تساوي (0.596)، وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (3.02) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور تحقيق نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك: إلى أن أغلب خريجي الجامعات الفلسطينية من المتميزين حيث يتم اختيارهم وفق أسس ومعايير مهنية وأن أغلب الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة تدرس نفس المساقات التعليمية والتي تعتمدها وزارة التربية والتعليم العالي وتقرها لجميع الجامعات وتكون وفق معايير الجودة للاعتماد الأكاديمي للتخصصات بالجامعات الفلسطينية.

الفرض الثالث من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجامعة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجامعة، والنتائج

مبينة في جدول رقم (6).

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجامعة.

الاقتصاد الفلسطيني	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
التعليم	بين المجموعات	0.264	2	0.088	0.577	0.632
	داخل المجموعات	10.217	317	0.152		
	المجموع	10.480	319			
الصحة	بين المجموعات	1.646	2	0.549	2.375	0.078
	داخل المجموعات	15.478	317	0.231		
	المجموع	17.124	319			
المشاريع الصغيرة	بين المجموعات	0.969	2	0.323	1.824	0.151
	داخل المجموعات	11.863	317	0.177		
	المجموع	12.833	319			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	0.621	2	0.207	1.464	0.232
	داخل المجموعات	9.481	317	0.142		
	المجموع	10.102	319			

*قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 317" ومستوى دلالة (α≥0.05) تساوي 3.02

تبين من الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.232) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةf المحسوبة تساوي (1.464)، وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (3.02) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى إلى متغير الجامعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن أغلب الجامعات الفلسطينية تخرج أفواج من الخريجين كل عام وأن أغلب الجامعات تدرس جميع التخصصات وفق برامج وخطط معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي مما يجعلهم يمرون بخبرات مستمرة خلال التدريس المستمر لهم مما يؤدي لرفع مهارتهم وكفاءتهم المهنية.

ثالثاً: الإجابة عن السؤال الثالث:

ما معدل بطالة خريجي جامعات محافظات غزة.

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة واحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة

المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول (7)

تحليل مجالات الاستبانة.

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة (sigالاحتمالية)
معدل بطالة خريجي الجامعات	3.49	0.878	69.80	5.246	0.000

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "419" تساوي 1.99

ويتضح من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية تساوي 3.40 أي بوزن نسبي قدره (69.80%) مما يدلل على أن درجة تقدير معدل بطالة خريجي الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن معظم خريجي الجامعات الفلسطينية يعانون من عدم توافر فرص العمل سواء على القطاع الخاص أو العام وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وهذا بدوره أدي إلى تكدس العديد من الخريجين دون الالتحاق بسوق العمل الفلسطيني، واتفقت مع دراسة Kabbani & Kothari (2005): والتي جاءت بدرجة كبيرة.

رابعاً: الإجابة عن السؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغيرات الدراسة (النوع، المؤهل العلمي، الجامعة)؟

وللإجابة عن هذا الفرض تحقق الباحث من ثلاث فرضيات وهي كما يلي:

الفرض الأول من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير النوع.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير النوع، والنتائج مبينة في جدول رقم (8).

جدول (8)

نتائج اختبار Tللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير النوع.

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
معدلات بطالة الخريجين	ذكر	232	3.35	0.913	1.052	0.288
	أنثى	188	3.65	0.689		

*قيمة T الجدولية عند درجة حرية "418" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.997

تبين من الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.288) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (1.052) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.997) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير النوع.

ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام كل من النوعين بأهمية العمل والانخراط بسوق العمل الفلسطيني من أجل توفير متطلبات الحياة الأساسية. وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية لقطاع غزة، وتفشي البطالة وخاصة الخريجين في عدم الحصول على وظيفة والذي زاد من مستوى معدلات البطالة بقطاع غزة بشكل مستمرة في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة المحتسب وآخرون (2017): التي كانت فيها الفروق لصالح الاناث.

الفرض الثاني من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تعزي إلى متغير المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (9).

جدول (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
معدلات بطالة الخريجين	بين المجموعات	0.174	2	0.087	0.595	0.272
	داخل المجموعات	9.928	317	0.146		
	المجموع	10.102	319			

*قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 317" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.75

تبين من الجدول رقم (9) أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.272) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةf المحسوبة تساوي (0.595), وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.75) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى المستوى العلمي لكل من النوعين متوفر كل حسب تحصصه والرغبة في مجال العمل المطلوب وأن غالبيتهم من المؤهلين علمياً وهو أحد شروط التعيين بالقطاع العام أو الخاص.

الفرض الثالث من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة اتجاه تحقيق انعكاسات معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير الجامعة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تعزى إلى متغير سنوات الخدمة، والنتائج مبينة في جدول رقم (10)

جدول (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير الجامعة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
معدلات بطالة الخريجين	بين المجموعات	0.621	2	0.207	0.147	0.854
	داخل المجموعات	9.481	317	0.142		
	المجموع	10.102	319			

*قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 317" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.14

تبين من الجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.854) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةf المحسوبة تساوي (0.147)، وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (3.14) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى إلى متغير الجامعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات جميعها تدرس أغلب التخصصات وتشترك جميع الجامعات فيه ولكن سياسة التعين المتبعة كل عام تكون محدودة حيث يتم أخذ عدد قليل حسب الشاغر المطلوب مما يؤدي إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين دون عمل.

خامساً: الإجابة عن السؤال الخامس:

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحث من الفرض التالي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، والنتائج مبينة في جدول رقم (11).

جدول (11)

نتائج معامل الارتباط بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

	نمط الاقتصاد الفلسطيني				
معدلات بطالة الخريجين	الإحصاءات	التعليم	الصحة	المشاريع الصغيرة	الدرجة الكلية
	معامل الارتباط	-0.787	-0.772	-0.806	-0.788
	القيمة الاحتمالية (sig)	0.000	0.000	0.000	0.000

*معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≥0.05)

تبين من خلال الجدول رقم (11) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة(α≥0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية

(0.05≥α) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة ومن النتائج تبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.788) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية (عكسية).

ويعزو الباحث ذلك: أن الاقتصاد الفلسطيني يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الرفاهية ومتطلبات الحياة الأساسية والذي يشكل حافزاً كبيراً بالنسبة للخريجين العاطلين عن العمل في قطاع غزة حيث يكمل بعضهم البعض للخروج بأفضل النتائج الإيجابية لمصلحة العمل بالسوق الفلسطيني، واتفقت مع دراسة Fasanya and Onakoya (2012): والتي أظهرت وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي، واختلفت مع دراسة أبو عيدة (2012): حيث أظهرت أن الاقتصاد الفلسطيني يعد عاجزاً وغير قادر علي تحمل أعباء ديونه الخارجية وخدماتها في أكثر من مقياس.

ملخص نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة الحالية عن النتائج التالية:

1. أن درجة تقدير خريجي الجامعات الفلسطينية لنمط الاقتصاد الفلسطيني الداعم لحل مشكلة بطالة الخريجين جاءت بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (67.80%)
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة اتجاه نمط الاقتصاد الفلسطيني تُعزى لمتغيرات الدراسة.
3. أن درجة تقدير معدل بطالة خريجي الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (69.80%).
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معدلات بطالة الخريجين تُعزى لمتغيرات الدراسة.
5. وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (α≤0.05) بين درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لنمط الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات بطالة الخريجين لدي خريجي الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

وفي ضوء النتائج المتحصلة أوصت الدراسة بما يلي:

1. وضع معايير واضحة لتعيين الخريجين كلاً في مجال تخصصه.
2. دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقديم المشاريع المقترحة للدول المانحة بتشغيل جميع الخريجين بعد التخرج.

3. ضرورة عقد الدورات التدريبية للخريجين ومساعدتهم في كيفية الحصول على فرصة عمل.
4. ضرورة توفير البنية التحتية للمشاريع الممولة من الخارج وإعطاء الفرصة لجميع الخريجين للانخراط بسوق العمل الفلسطيني.
5. استحداث تخصصات جديدة مرتبطة بسوق العمل الفلسطيني لكي يتم الموازنة بين المهنين والأكاديميين لتوفير الفرصة للجميع الخريجين للانخراط بسوق العمل الفلسطيني والعمل بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أبو عيدة، عمر (2012): قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – فلسطين، العدد (27)، ص–ص200–159.
2. الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2003): "تصميم البحث التربوي"، فلسطين، غزة.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.
4. الحسناوي، انتصار عباس إبراهيم (2016): البطالة مفهومها أنواعها، بطالة الخريجين أنموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (27)، العدد (4) ص–ص1295–1301.
5. خصاونة، صالح وشامية، أحمد زهير ومحبك، محمد ظافر (2008): مبادى اقتصاد 2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.
6. الزواوي، خالد (2004): البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر.
7. سمور، إبراهيم العبد حسين (2013): أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني دراسة حالة: القطاع الصناعي (1994–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة.
8. الشمري، إيمان (2005): البطالة وأنواعها، المجلة العربية للعلوم الإدارية بجامعة الكويت، العدد (3) ص–ص 11–18.
9. صالح، محمد عبد وجاسم، محمد سلمان (2013): أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (18)، ص–ص2013–232.
10. الطلاع، حمادة (2017): أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة قياسية خلال الفترة 1994–2014، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي– غزة– فلسطين، المجلد (7)، العدد (2)، ص–ص60–29.

11. العساف، صالح (1995): المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
12. على، محمد عبد اللطيف محمد (2013): المسئولية الاجتماعية للجامعات المصرية لمواجهة مشكلة بطالة الخريجين في ظل معايير الجودة، مجلة دراسات في الخدمة. الاجتماعية والعلوم الإنسانية- مصر، المجلد (3)، العدد (35)، ص-ص 1067-1144.
13. عودة، سامي محمد حسين (2016): دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر دراسة حالة قطاع غزة- (2008-2014)، رسالة ماجستير غيرة منشورة الجامعة الإسلامية، غزة.
14. غانم، فتح الله أحمد (2014): دور كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة للخريجين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- فلسطين، العدد (33)، ص-ص338-355.
15. الفتلاوي، حيدر مجيد عبود (2012): أهمية تخطيط القوى العاملة في خفض معدلات بطالة الخريجين في العراق مع أشاره خاصة إلى جامعة الكوفية، مجلة مركز دراسات الكوفية: الدراسات القانونية والإدارية، المجلد (1) العدد (34)، ص- ص 211-245.
16. فرج، سعاد (2008): البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (44).
17. فرسخ، ليلي (1999): البنوك المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين.
18. قناوي، عزت وسلمان، نيرة (2004): مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الفيوم: دار العلم للنشر، مصر.
19. ماهر، أحمد (2000): تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر.
20. المحتسب، عيسى محمد والعبادلة، نعيم عبد ومحمد، عاطف العكر (2017): المرونة كمتغير وسيط بين قلق البطالة وجودة الحياة لدى الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (25) العدد (3) ص- ص 127-189.
21. محمد، رسلان وعبد الكريم، نصر (2011): واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- فلسطين، العدد (23)، ص-ص 82-43.

22. ملحم، سامي (2000): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
23. نجا، عبد الوهاب (2005): مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر.
24. الوحيدي، سرين جميل حسن (2017): الانفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر غزة.
25. يونس، سالم والطراونة، عبد الغني (2009): التحليل الاحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Fasanya, I. O., & Onakoya, A. B. (2012). Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria. International Journal of Economics and Financial Issues, 2 (4), 423-431
2. Kabete, C. (2008). Foreign Aid and Economic Growth: The Case Study of Tanzania. (Master Thesis). International Institute of Social Studies, Netherlands
3. Garcia, J. R., & Jimeno, J. F. (2004). The Impact of Unemployment on Individual well-being in the EU. Madrid: European Network of Economic Policy Research Institutes.
4. Kabbani, Nader & Kotra, Ekta, (2005) Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment, World Bank.
5. https://www.masarat.ps/article/4777).2019 /1/17 تاريخ السحب